أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

دور مركزية المخاطر في تسهيل تمويل المؤسسات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة (تجربة مصرف لبنان)

اللجنة العربية للمعلومات الإئتمانية

رقم
143
2020

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

امانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

دور مركزية المخاطر في تسهيل تمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (تجربة مصرف لبنان)

اللجنة العربية للمعلومات الإئتمانية

صندوق النقد العربي

2020

تـقديـم

أرسـى مجلس محافظي المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـوء ما تضـمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسـب أن تتاح لها أكبر فرصـة من النشـر والتوزيع. لذلك، فقد باشـر الصـندوق بنشـر هذه السـلسـة التي تتضـمن الأوراق التي يقدمها السـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـندوق حول القضـايا النقدية والمصـرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشـر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـايا. فالهدف الرئيسـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضـوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

مقدمة 4

أولاً: دور مركزية المخاطر في مصرف لبنان في المساعدة على تمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 5

ثانياً: آلية إقراض المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 7

ثالثاً: الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والشركات المسرّعة للأعمال 8

رابعاً: نظام التقارير الإئتمانية 11

خامساً: تعاميم مصرف لبنان لحماية المستهلك من الناحية المالية 13

سادساً: التحول الرقمي 15

سابعاً: بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع المصرفي في لبنان وتوزيع التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية 22

ثامناً: الخلاصة والتوصيات 27

مقدمة[1]

تتبع مركزية المخاطر في مصرف لبنان، وهي قسم في مديرية المصارف في مصرف لبنان من مهامها متابعة مراقبة مديونية الأفراد والشركات، سجل الائتمان العام، وهو سجل رقمي عام لإلتقاط وتخزين المعلومات المالية، الإيجابية والسلبية للمقترضين، أفراداً كانوا ام شركات. هذه المعلومات يتم تجميعها شهرياً من مؤسسات مالية، مصارف، مؤسسات إقراض (Micro-Finance)، وشركات تسليف (كونتوار مالية).

بحسب البنك الدولي، تُعد المعلومات الائتمانية الشفافة شرطاً اساسياً لإدارة وتقييم المخاطر بشكل سليم بما يعزز من الاستقرار المالي، وتدعم مؤسسات إعداد التقارير الائتمانية سوق الائتمان واستقراره بطريقتين مهمتين:

1) تعتمد البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs) على أنظمة الإبلاغ الائتماني بتقييم ودراسة وفحص المقترضين ومراقبة المخاطر الخاصة بمحافظ القروض الحالية.
2) يعتمد القيمون على المعلومات الائتمانية المقدمة لفهم المخاطر الائتمانية المترابطة التي يواجهها المقترضون والمؤسسات المالية المهمة للنظام ولإجراء مهام الرقابة الأساسية الدورية للسيولة عبر المعلومات الائتمانية والمعلومات المتوفرة عن المتخلفين عن الإيفاء (الشيكات المرتجعة). هذه المعلومات عن المقترضين تقلل من مخاطر التخلف عن السداد وتحسن كفاءة الوساطة المالية.

[1] تشكر أمانة اللجنة العربية للمعلومات الإئتمانية، مصرف لبنان على إعداد مسودة هذه الورقة.

في هذا السياق، يُمكن لأنظمة الإبلاغ الائتماني الفعالة أن تخفف من تعثر المؤسسات المقترضة في القطاعين المالي والمصرفي، من خلال توفير معلومات ائتمانية عالية الجودة لحجم المديونية المباشرة وغير المباشرة وتطور تلك المديونية، وبالتالي يقلّل من الإفراط في المديونية، ويفرض على المقترضين وضع برنامج تسديد واضح وشفاف من خلال الإتفاق مع المقرضين على جدول التدفقات المالية المرتقبة قبل منح التسهيلات ومراقبة هذا الجدول خلال إستعمال التسهيلات، مما يقلل من المخاطر ويحسن تصنيف العميل الائتماني ويسهّل عمله.

من ناحية أخرى تعزز "ثقافة الائتمان" المسؤولة فكرة الحد من المديونية المفرطة وتعمل بمكافأة الاقتراض المسؤول والسداد المنتظم. ولعل الأهم من ذلك، أن الإبلاغ عن الائتمان يسمح للمقترضين ببناء سجل ائتماني وإستخدام "ضمان السمعة" هذا للوصول إلى الائتمان الرسمي خارج علاقات الإقراض القائمة. هذا مفيد بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة والمقترضين الذين يفتقرون إلى الضمانات مادية.

أولاً: دور مركزية المخاطر في مصرف لبنان في المساعدة على تمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

قام مصرف لبنان بدور ريادي في المنطقة عندما أدخل في نظامه المصرفي والمالي مجالاً مهماً كمجال تمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لا سيما أنّ هذا الدور يُعزى وينسب عادة إلى الشركات الدولية والهيئات المموّلة دولياً بهدف إنعاش أو تعزيز التنمية. من خلال هذا الدور،

حثّ مصرف لبنان ودعى جميع مكونات القطاع المصرفي إلى مشاركة مسؤولة في تحريك عجلة الاقتصاد. والجدير بالذكر، أن هذا الإجراء حمى مصالح المصارف وأرباحها، وأضفى في الوقت نفسه قيمة اجتماعية على الشمول المالي.

وقد نجحت سياسة مصرف لبنان هذه، من خلال مركزية المخاطر، في تعزيز الوعي وتطبيق إستراتيجية إقتصادية وإجتماعية طويلة المدى في دولة تُعاني من تحديات عديدة. والواقع أنّ التقلبات في لبنان بالكاد تسمح برسم خطط طويلة الأمد. غير أنّ البنك المركزي عوّض عن ذلك من خلال تدابير بسيطة وعملية سرعان ما أصبحت هي القاعدة. وبالطبع، لم يكن ذلك ممكناً لولا تعاون القطاع المصرفي وإلتزامه، مما أتاح لمصرف لبنان إرساء قواعد وإجراءات مستدامة تشجّع النمو الاقتصادي الحقيقي.

فضلاً عن ذلك، تعتبر القروض الممنوحة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم خطوة ريادية على الصعيد الإقليمي، باعتبار أنها تُشرك جميع عناصر القطاع الخاص وصولاً إلى رفاهية اجتماعية ومربحة. كذلك، سعى البنك المركزي إلى ابتكار هندسات مالية لمساندة القطاع المصرفي في التوسّع وتنويع الموجودات ودعم قروض القطاع الخاص وتعزيز القطاعات الإنتاجية.

ثانياً: آلية إقراض المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تستخدم هذه الآلية الإجراءات المعمول بها لتصويب منافعها نحو المجال الاقتصادي والاجتماعي. وانطلاقاً من حوافز سابقة لمصرف لبنان تنصّ على تخفيض الاحتياطي الإلزامي للمصارف مقابل القروض التي تمنحها للقطاعات الإنتاجية، أدخل البنك المركزي إجراء مبتكر فتح الباب أمام القروض المتناهية الصغر. ففي بلد متنامٍ مثل لبنان، تستطيع هذه القروض أن تحدّ من الفقر وتخلق فرص عمل للأقل حظاً وتشجّع الوظائف التقنية والحرفية وتعزز الاقتصاد وتحسن رفاهية نحو 40 في المائة من السكان، شرط استخدامها بشكل سليم، إذ أن المصارف التجارية تفضّل منح قروض مضمونة وتحبّذ إقراض الشركات الكبيرة الحجم لتحقيق هامش ربح أكبر. بالإضافة إلى ذلك، يُخفَّض الاحتياطي الإلزامي القانوني لكل مصرف يمنح قروضاً بالليرة اللبنانية للتعليم الجامعي، بما فيها القروض الممنوحة لدفع الأقساط المتوجبة على الطلاب الذين أنهوا دراستهم الجامعية. إذاً، إن آلية الإقراض هذه التي وضعها مصرف لبنان سمحت بصون وحماية مصالح المصارف التجارية من خلال إتاحة السيولة لقاء تأمين رفاهية اجتماعية واقتصادية.

في هذا الإطار، إنّ منح القروض بفوائد تنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ساهم في الحدّ من الركود وعدم المساواة وتوليد ثروات جديدة، مؤدياً بشكل خاص إلى خلق فرص العمل في المناطق النائية وبالتالي إلى خفض الهجرة الريفية. كما ساهم في تأسيس شركات جديدة، من جهة بفضل القروض الممنوحة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن جهة أخرى بفضل السيولة المتاحة والمستخدمة لإقراض جهات اقتصادية أخرى. وبين عامي 2004 و2012، ازداد هذا النوع

من القروض بنسبة 140 في المائة سنوياً، مع الإشارة إلى أن تلك القروض التي منحها مصرف لبنان زادت مرتين وقروض شركة كفالات بحوالي 100 في المائة. وفي عام 2013، شكلت القروض بفوائد تنافسية 13 في المائة تقريباً من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص. ولا يزال هذا الإجراء المتّبع بغاية الأهمية، لا سيما وأنه أصبح جزءاً لا يتجزأ من آلية الإقراض ومرجعاً للمشاريع الجديدة التي تتناسب مع معاييره.

ثالثاً: الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والشركات المسرّعة للأعمال

أُستخدم مصطلح "اقتصاد المعرفة" بكثرة في السنوات الاخيرة، ويتوقع أن يكون قطاعاً أساسياً للمستقبل كونه يساهم في إنشاء شركات جديدة من شأنها ان تؤمن فرص عمل. يعتبر هذا القطاع من أحد القطاعات التي أولاها مصرف لبنان اهتماماً خاصاً حين أصدر في العام 2013 التعميم الوسيط 331 الذي هدف الى تحفيز "اقتصاد المعرفة" من خلال مساهمة المصارف برأسمال الشركات الناشئة او ما يعرف بالـ «Startup Companies».

في هذا الإطار، إن الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا لابتكار أشياء جديدة، حديثة الإنشاء وفي طور النمو والبحث عن الأسواق. وهي تقوم بإيجاد نموذج الأعمال (Business model) قبل إطلاقها، وهو نموذج يفترض أن يكون فريداً. فالخصوصية والتميز في الفكرة هما أهم أسباب نجاح الشركة.

من جانب آخر، أصدر مصرف لبنان عام 2013 التعميم الوسيط رقم 331 الذي يؤمن مصدر تمويل مدعوم وطويل الأجل للمصارف التي تمنح قروضاً

ميسّرة متخصصة، وتشارك في رأسمال شركات ناشئة أو حاضنات أعمال أو شركات مسرعة للأعمال أو شركات يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال شركات ناشئة، وذلك بهدف تعزيز الإقتصاد والإنتاجية ودعم "المهارات الفكرية الإبداعية" وخلق اقتصاد المعرفة.

على صعيد الكفالات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقوم شركة كفالات، وهي شركة مساهمة لبنانية مالية ذات منفعة عامة تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (التي تعمل في لبنان) للحصول على تمويل مصرفي.

تساعد شركة كفالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في قطاعات الصناعة، الزراعة، السياحة، الإنتاج الحرفي، والتقنيات المتطورة عن طريق منح كفالات لقروض مصرفية بناءً على دراسات جدوى وخطط عمل اقتصادية وإنتاجية مقدّمة من طالبي القروض، تبرهن إستدامة النشاط الإقتصادي الذي هو محور طلب القرض. تقوم الشركة بدراسة طلبات القروض المقدمة عن طريق المصارف العاملة في لبنان لتقرر منح الكفالة أو عدم منحها.

في هذا الإطار، تستفيد القروض المكفولة من قبل شركة كفالات من دعم مالي لخفض الفوائد عليها. وقد تم إنشاء برنامج الدعم هذا لتخفيض الأعباء المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقترض من أجل تمويل نشاطاتها، وتقوم وزارة المالية اللبنانية بدفع هذا الدعم بإدارة مصرف لبنان.

في هذا السياق، تُعتبر شركة كفالات في طليعة المعنيين بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة. كما تقوم مديرية المصارف في مصرف لبنان أيضاً بتزويد شركة كفالات شهرياً بالتطورات المالية للمقترضين الذين يستفيدون من خدماتها لكي تقوم بدورها بمراقبة التدفق النقدي الخاص بكل منهم لتجنب الإفراط بالمديونية وللتأكد من استعمال القرض للغاية التي منحت من أجله.

فيما يخص تعزيز البنية التحتية لوسائل الدفع، يهتم مصرف لبنان بسلامة وكفاية وفعالية البنية التحتية لمختلف وسائل الدفع، ويحرص أن تكون في خدمة جميع اللبنانيين، بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض. وقد أطلق مصرف لبنان نظام التسوية الاجمالية الفوري (BDL-RTGS)، وهو نظام محلي لتحويل الأموال إلكترونياً، يقوم المشتركون فيه (المصارف خاصة) بتلقي أو إرسال الأموال فيما بينهم. ويوفر النظام للمشتركين وسيلة دفع آمنة وموثوقة وآنية وفق المعايير الدولية. علاوة على ذلك، أنشأ مصرف لبنان نظام الدفع بالتجزئة (BDL-CLEAR) الذي يخدم المصارف وعملائها، بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض. إن هذا النظام هو نظام مقاصة لأدوات الدفع بالتجزئة في لبنان، ويتضمّن الخدمات التالية: مقاصة الشيكات (Cheques Clearing)، وأوامر التحصيل المباشر (direct debits)، وأوامر التحويل المباشر (Credit Transfers) ومقاصة البطاقات (العمليات عبر أجهزة الصراف الآلي ATM وأجهزة نقاط البيع POS). أما العمليات التي تتمّ عبر الأجهزة الإلكترونية الجوّالة لا عبر الفروع، فقليلة ومحصورة بذوي الدخل المنخفض.

رابعاً: نظام التقارير الإئتمانية

إن جميع المعلومات التي يعطيها مقدمو الخدمات بشأن عملائهم والتي يتمّ تخزينها في قاعدة بيانات قسم المركزية للمخاطر المصرفية، هي معلومات شاملة وتضم:

أ. **فيما يخص الأفراد:**

1. جميع المعلومات الواردة في وثيقة الهوية (الإسم الثلاثي، اسم الوالدة وشهرتها قبل الزواج، مكان وتاريخ الولادة، مكان ورقم السجل) مع ذكر نوع الوثيقة (بطاقة هوية، اخراج قيد أو جواز سفر) ورقمها.
2. عنوان السكن ورقم الهاتف.
3. تصنيف العميل (موظف، مهنة حرّة، صاحب مؤسسة...).
4. تفاصيل عن المخاطر (القروض، نوع المخاطر، الفترة المتبقية، المبالغ المسموح بها وما أستخدم منها).

ب. **فيما يخص الأشخاص المعنويين:**

1. الوثائق القانونية للشركة (نماذج التسجيل).
2. العنوان ورقم الهاتف.
3. تصنيف العميل (نوع العمل الذي تمارسه الشركة).

4. تفاصيل عن المخاطر (القروض، نوع المخاطر، الفترة المتبقية، المبالغ المسموح بها وما أستخدم منها).
5. معلومات عن هوية المفوّض بالتوقيع أو الشركاء.

يتمّ تحديث المعلومات الأساسية يومياً والمعلومات المالية شهريا في قاعدة البيانات الداخلية لمصرف لبنان. ويمكن لمقدمي الخدمات الوصول إلى المعلومات الأساسية والمالية يومياً عبر قاعدة البيانات الخارجية.

من جانب آخر، هنالك بعض الصعوبات بالنسبة إلى المعلومات المتعلقة بالقروض المتناهية الصغر، إذ إن مصرف لبنان غير قادر على جمع المعلومات من المنظمات غير الحكومية المعنية بالقروض المتناهية الصغر وهي تمثّل اليوم أكثر من نصف القطاع، مما يشكل عائقاً رئيسياً ويمنع التحقق بشكل تام من السجل الائتماني.

تجدر الإشارة إلى أن جميع المؤسسات المالية العاملة في لبنان والمسجّلة لدى مصرف لبنان تلتزم بقانون السرية المصرفية الصادر عام 1956، والذي ينصّ **بعدم** الإفصاح عن أية معلومات مالية حول أشخاص معنويين أو طبيعيين تحت طائلة القانون، إلا إذا أجاز الشخص المعنوي أو الطبيعي للمؤسسة المالية بذلك، عبر التوقيع على طلب استحصال على معلومات مالية من مؤسسات مالية أخرى.

فيما يخص مراقبة المحافظ الإئتمانية، يتابع مصرف لبنان شهرياً وضعية المحافظ الإئتمانية التي تظهر مديونية عالية. وهو في صدد الطلب من

"الكونتوارات" المالية إرسال بياناتها إلى السجّل الائتماني بهدف إحتساب مستوى مديونية الأسر بشكل دقيق، حيث يقدّر أن 50 في المائة تقريباً من دخل الأسر مخصص لخدمة الدين. ومن جراء نسبة مديونية الأسر العالية مقارنة بالدخل الشخصي المتاح، وفي ظل التباطؤ الاقتصادي، قام مصرف لبنان في أغسطس 2019 بتشديد الشروط المفروضة على قروض التجزئة.

كما تهدف الإجراءات الجديدة إلى حماية المستهلك اللبناني من حيث القوة الشرائية والتعرض للمخاطر، كما وإلى حماية المصارف التي قد تضطر إلى تكوين مؤونات إضافية بسبب النمو الاقتصادي الضعيف.

خامساً: تعاميم مصرف لبنان لحماية المستهلك من الناحية المالية

أصدر مصرف لبنان تعميمَين حول حماية المستهلك (تعميم رقم 124 المتعلق بشفافية وأصول وشروط التسليف، وتعميم رقم 134 المتعلق بأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء).

في هذا الإطار، يطلب التعميم 134 من جميع المصارف والمؤسسات المالية التعامل مع عملائها بشكل عادل ومنصف ومهني، بحيث تُراعى خلفيّة العميل ومقدرته على فهم العمليات واستيعابه لمخاطرها ومنافعها (كذوي الدخل المحدود وقروض التعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة).

من جانب آخر، تضمن تعميم مصرف لبنان رقم 134 وتعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 281 عبارة "ملاءمة المنتج"، بحيث يتوجب على

المصارف والمؤسسات المالية أن تقدم للعميل منتجات ملاءمة لوضعه وحاجته مع توثيق هذا الإجراء. كما يطلب هذان التعميمان من المصارف والمؤسسات المالية إنشاء وحدة تُعنى بـ" أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء". وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن التعامل مع شكاوى العملاء ومعالجتها. وقد تم تطبيق هذه الآلية الداخلية في 30 أيلول 2015، عندما دخل التعميمان حيّز التنفيذ.

في هذا الصدد، يرى المصرف المركزي أنّ عليه أن يشدد على التوصيات التالية لتكون استراتيجية الشمول المالي أكثر شمولاً:

1. المبادئ والممارسات الفضلى للتوعية والتثقيف في المجال المالي.
2. الممارسات الفضلى لتعزيز الوعي حول المخاطر.
3. الممارسات الفضلى للتثقيف المالي حول التسليف.
4. المبادئ التوجيهية للتثقيف المالي في المدارس، لكي تكتسب الأجيال الجديدة مهارات مالية. وفي هذا السياق، يقدم مصرف لبنان للمتدربين محاضرات حول القطاع المصرفي في لبنان وكيفية إعداد تقارير مالية وإحصائية.
5. التركيز على التثقيف المالي للنساء.

انطلاقاً مما سبق، تبرز أهمية قيام القطاع المصرفي في المساهمة في حلّ المشاكل الناجمة من الفقر والبطالة والأمّية والنمو الاقتصادي الضعيف، وذلك من خلال التوعية والتثقيف في المجال المالي، كما يقوم أيضاً مصرف لبنان بعقد ورش عمل لهذا الهدف.

سادساً: التحول الرقمي

يُعتبر التحول الرقمي محرّك للشمول المالي. معظم الناس كما المؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية في لبنان لا يتعاملون مع النظام المالي الرسمي. حيث يتعاملون نقدًا بشكل حصري، وليست لديهم طريقة آمنة لتوفير المال واستثمار أموالهم، ويعتمدون على المقرضين غير الرسميين ومعارفهم الشخصية للحصول على الائتمان. إن تحقيق الشمول المالي بنجاح يعني الوصول إلى هؤلاء الأفراد والمؤسسات الصغيرة بمنتجات تتجاوز مفهوم الدفعات ويمكنها تحسين حياتهم المالية إلى حد كبير.

يساهم هذا التطور الواسع والسريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة كالخدمات المصرفية عبر الوسائل الإلكترونية دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف. فإنّ التحول الرقمي أو الثورة الرقمية تنقل النظام التقليدي في التعاطي بين المواطن والمصرف الى نظام أكثر حداثة وشفافية وأكثر إنسجاماً مع التقدم التكنولوجي.

كذلك، يساعد على تحسين فرص وصول الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة للتمويل، مما يعزز من الشمول المالي، حيث يتم تخفيف الكثير من القيود التي تعوّق إمكانية الحصول على الخدمات المالية بفضل تلك الخدمات المبتكرة، التي تسهل معاملاتهم المالية. إن الوصول إلى عدد أكبر من الأفراد والمؤسسات يتمحور تقديم الحلول التكنولوجية المبتكرة لجذب المزيد من المعاملات المالية وتعزيز النمو في الطلب على تلك الخدمات والمنتجات المالية.

يُمكن أن تؤثر القرارات التنظيمية إيجاباً على ربحية القطاع المصرفي وقدرته على التطور. ويمكن للتشريعات أن تؤثر على القدرة على النمو والحفاظ على قاعدة العملاء، وبناء شبكة وكلاء ممتازة والحفاظ عليها، وتطوير القدرات الحيوية والبنية التحتية، وتقديم منتجات تتجاوز مفهوم الدفعات الأساسية. وبما أن التمويل الرقمي الواسع النطاق يعزز الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي على حدٍ سواء، يتعيّن على السلطات التنظيمية النظر في أثر القرارات التنظيمية على اقتصاديات المصارف كجزء من التوازن بين عوامل متعددة بما في ذلك استقرار النظام المالي، ومصالح العملاء، وأهداف السياسة ذات النطاق الواسع، واعتبارات الاقتصاد الكلي.

من جانب آخر، إن بناء مشروع كامل ومتكامل لدعم قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي من أجل توفير الأمان في المعاملات الإلكترونية، والحفاظ على ثقة العملاء بالقطاع المصرفي في سبيل تحقيق النمو المستدام، من خلال وجود قاعدة بيانات موحدة وكاملة يمكن الولوج إليها إلكترونياً ومرتبطة بنظام ممكن لإجراءات إعرف عميلك (**eKYC**)، وذلك بهدف:

أ. تسهيل المعاملات المالية مع المغتربين في دول الانتشار الذين يرسلون حوالي 8 مليار دولار امريكي سنوياً إلى وطنهم الأم.
ب. تفعيل الشمول المالي والتكنولوجي بهدف بلوغ الأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف.
ج. ضمان المساءلة والحوكمة.
د. تعزيز مكافحة الجريمة الالكترونية.

هـ. الالتزام بمبدأ "إعرف عميلك" والامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال.
و. تطوير اقتصاد المعرفة القائم على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والنمو، والتميّز.

إضافةً لما ذكر أعلاه، يُمكن أن يكون مفهوم الحسابات المصرفية "المبسّطة" بالغ الأهمية بالنسبة إلى الشمول المالي. الحسابات التي لديها سقف مالي ضمن الرصيد، ولديها قيود على القيمة التراكمية للعمليات، و/أو قنوات الحصول على الأموال، يمكن أن تسفر عن مخاطر أقل في مجال غسل الأموال، وبالتالي تمكّن العملاء من النفاذ إلى منتجات يسهل أكثر الوصول إليها. لقد وضعت دول عدّة قواعد تمكّن "الحسابات المبسّطة" التي تستهدف بشكل خاص القطاعات من أصحاب الدخل المتدنّي والمستثناة. تستند مقاربة "إعرف عميلك" التسلسلية إلى المعايير التالية التي تختلف باختلاف مستوى "إعرف عميلك" المتسلسل (ينبغي استحداث مستويات عدّة):

- الحد الأقصى لقيمة العمليات الشهرية.
- الرصيد الأقصى المسموح للعملية الواحدة.
- معلومات العميل لفتح حساب.
- مستلزمات النسخ الرقمية والمطبوعة.
- مستلزمات فتح الحساب شخصياً.
- وسائل الحصول على التمويل (قنوات المصرف المختلفة).

من جانب آخر، مع إقرار قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي الذي أعطى مصرف لبنان سلطة تنظيم النقود الإلكترونية والرقمية. هناك بعض الجوانب يجب أن تتم مراجعتها:

أ- ينبغي إصدار النقد الإلكتروني مقابل استلام أوراق نقدية بنفس القيمة تمامًا.
ب- تخزين النقد الإلكتروني داخل جهاز الكتروني (هاتف خلوي، محفظة إلكترونية، رقاقة، الخ.)
ج- يمكن تحويله إلى مبالغ نقدية في أي فرع تابع لمصرف أو لدى أي وكيل فريق ثالث مقبول من مصرف لبنان.

في هذا السياق، سيؤدي إطلاق المحفظة الرقمية عبر الخلوي في لبنان إلى تشغيل كل بنك لخدماته شأنه شأن "جزيرة"، من دون أي ترابط مع المصارف الأخرى. يتعيّن على البنك المركزي الإلزام بضرورة ربط المحافظ (**Interoperability**) كافة فيما بينها بغية إنشاء البيئة المناسبة من أجل:

1. العملاء.
2. بيئة مالية إلكترونية كاملةً.
3. الاقتصاد الوطني.

فيما يخص أبرز الخدمات التي ينبغي تقديمها أثناء الانتقال إلى الخدمات الرقمية عبر الخلوي، فهي على النحو التالي:

1. إمكانية تشغيل الخدمات بين المصارف، عن طريق ربطها من خلال خدمة الخليوي.
2. إمكانية تشغيل الخدمات بين جميع أنظمة البطاقات والمصارف.
3. مراقبة عمليات المصارف كافة والإبلاغ عنها للجهة الناظمة.
4. تأمين واجهة برمجة تطبيقات مشتركة لبوّابة الدفع الالكتروني "Payment Gateway AP" للتجار عبر الإنترنت في سبيل تمكين العملاء من الدفع أونلاين، باستعمال الخدمة عبر الخليوي كمنصة للمدفوعات.
5. تمكين أي شخص (يملك حسابًا في المحفظة الرقمية) من إرسال المال إلى رقم هاتف شخص آخر، من خلال هاتفه الشخصي.
6. تأمين واجهة برمجة تطبيقات موحدة "Unified API" لتسديد الفواتير وتعبئة خطوط الهواتف، من خلال السماح لخدمة الهاتف بأن تصبح منصة للمدفوعات.

على صعيد المحافظ الإلكترونية، أصبحت التكنولوجيا أداة حيوية للشمولية المالية. الجميع يسدّد الدفعات، وبالتالي فإن جعل هذه الدفعات رقميّة هي طريقة أسرع وأوفر لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. وقد بينت الدراسات أن الأسر الفقيرة التي فتحت حساباً مصرفياً واصلت إيداع المال فيه، مع زيادة تواتر الحوالات التي استلمتها هذه الأسر عبر قنوات رسمية.

سوف يقدّم إطلاق المحفظة الرقمية الميزات والفوائد التالية:

أ. سهولة وسرعة:

- من السهل جدًا تنزيل التطبيق وخلق اسم مستخدم/كلمة سر (أو تسجيل الدخول لمرة واحدة من خلال التطبيقات المصرفية الأخرى).
- لا حاجة لحمل محفظة يد.
- تتبّع حساباتكم المصرفية وبطاقات الائتمان كافة من مكان واحد، بدلاً من حمل محفظة يدوية مليئة بالبطاقات وتتبّع كل منها على حدة.

ب. نظير إلى نظير + نظير إلى أعمال (**P2P+P2B**):

- إرسال المال واستلامه بسرعة بسهولة
- لا رسوم على تحويل المال في أي وقت ومكان

ج. الدفعات:

- السماح للعملاء بمراقبة أموالهم من أي جهاز.
- إمكانية الشراء عبر الإنترنت أو في المتاجر.
- الخدمات المالية (القروض، الودائع، التأمين، إلخ.).
- تسديد الدفعات الخاصة كافة.
- تسديد أنواع الفواتير كافة.

د. النقد الرقمي:

- الاحتفاظ بالنقد الرقمي في المحفظة
- إيداع وسحب المال في فروع المصارف + أو لدى أي وكيل فريق ثالث مقبول من مصرف لبنان

هـ. إدارة الشؤون المالية الشخصية:

- إدارة الشؤون المالية الشخصية تقرّب أصحاب الحسابات من المؤسسات المالية.
- تساعد العملاء على فهم وضعهم المالي وتسهّل عملية اتخاذ القرارات المالية
- تظهر عناصر جذب متعلقة بإدارة الشؤون المالية الشخصية مما يزيد من مشاركة العملاء

و. المكافآت: من خلال التفاعل مع العملاء وإعطائهم نقاط ومكافآت عبر التطبيق.

ز. التمكين الاقتصادي للمرأة: بإمكان الدفعات الرقمية المساعدة في تخطي بعضًا من الحواجز الإضافية أمام الشمول المالي والمشاركة الاقتصادية التي تواجهها النساء.

من جانب آخر، تبرز أهمية قيام مصرف لبنان بالسماح للمصارف على التعامل مع أطراف ثالثة لتمكين عملائه من الاستفادة من خدماته:

- إيداع المال وسحبه من المحفظة.
- عملية التسجيل في المحفظة.
- فتح حساب: تُرسل مستندات فتح الحساب ويوافق عليها من قبل المصرف الذي يعتبر الجهة المخوّلة حصراً بفتح الحسابات المصرفية.
- أي خدمة أخرى من شأنها أن تعزّز الشمول المالي.

هذا وينبغي أن تحظى كافة الخدمات/التطبيقات/الخ. بموافقة المصرف المسبقة.

سابعاً: بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع المصرفي في لبنان وتوزيع التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية

تُبين الأشكال التالية بعض المؤشرات الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان:

شكل (1): توزيع التسليفات الممنوحة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة على القطاعات الإقتصادية

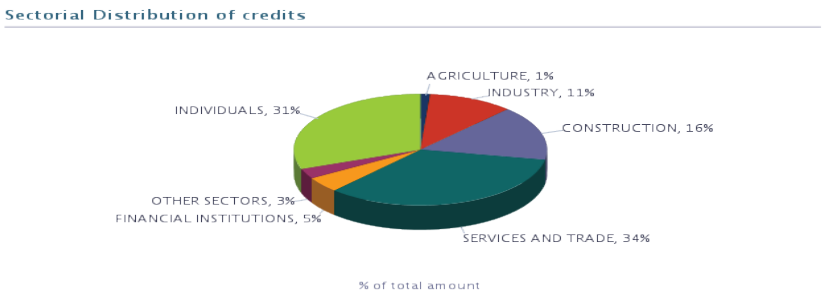

شكل (2): نسب توزيع التسليفات حسب حجمها

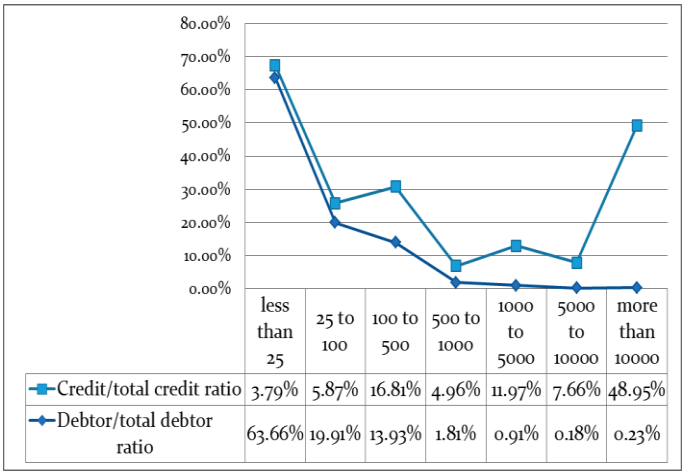

	less than 25	25 to 100	100 to 500	500 to 1000	1000 to 5000	5000 to 10000	more than 10000
Credit/total credit ratio	3.79%	5.87%	16.81%	4.96%	11.97%	7.66%	48.95%
Debtor/total debtor ratio	63.66%	19.91%	13.93%	1.81%	0.91%	0.18%	0.23%

شكل (3): مبالغ توزيع التسليفات حسب حجمها

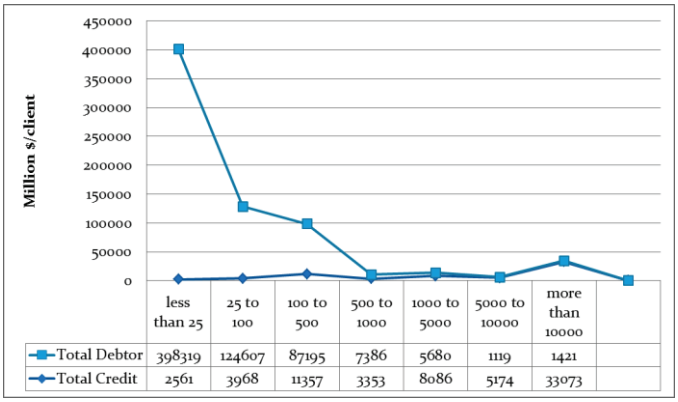

	less than 25	25 to 100	100 to 500	500 to 1000	1000 to 5000	5000 to 10000	more than 10000
Total Debtor	398319	124607	87195	7386	5680	1119	1421
Total Credit	2561	3968	11357	3353	8086	5174	33073

شكل (4): تطور حجم التسليفات منذ العام 1993 وحتى اليوم

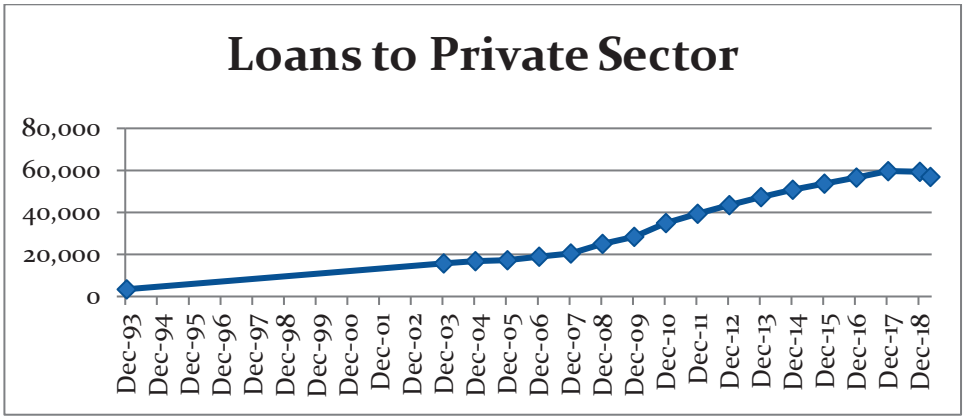

شكل (5): نسب توزيع التسليفات حسب المحفظة الائتمانية

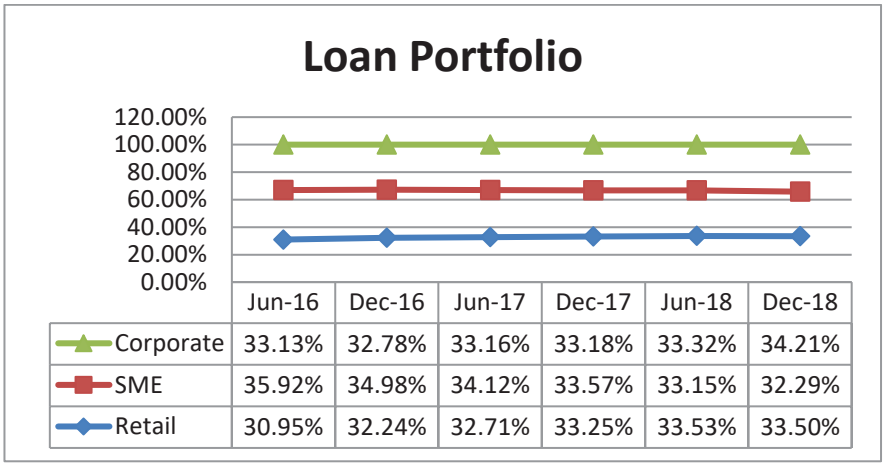

	Jun-16	Dec-16	Jun-17	Dec-17	Jun-18	Dec-18
Corporate	33.13%	32.78%	33.16%	33.18%	33.32%	34.21%
SME	35.92%	34.98%	34.12%	33.57%	33.15%	32.29%
Retail	30.95%	32.24%	32.71%	33.25%	33.53%	33.50%

شكل (6): حجم توزيع التسليفات حسب المحفظة الائتمانية

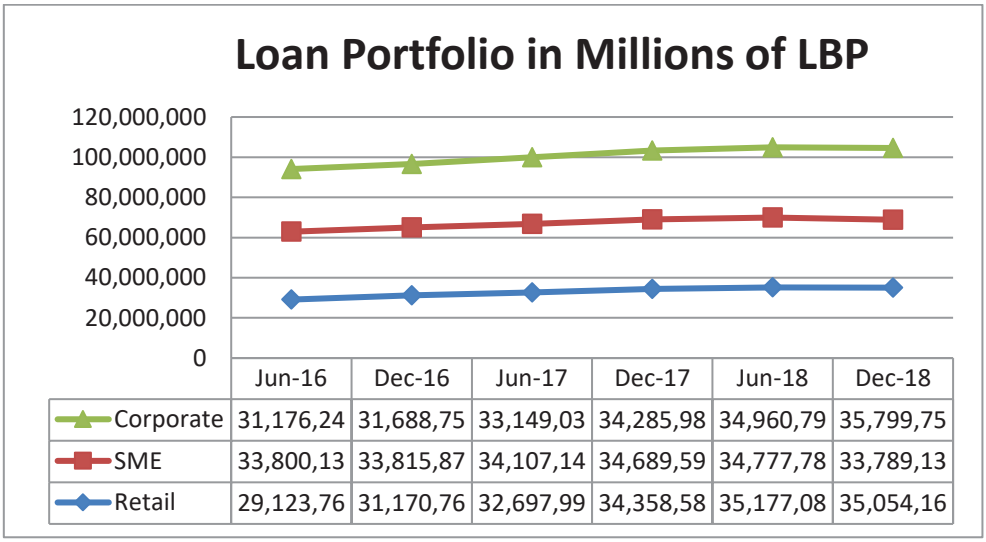

	Jun-16	Dec-16	Jun-17	Dec-17	Jun-18	Dec-18
Corporate	31,176,24	31,688,75	33,149,03	34,285,98	34,960,79	35,799,75
SME	33,800,13	33,815,87	34,107,14	34,689,59	34,777,78	33,789,13
Retail	29,123,76	31,170,76	32,697,99	34,358,58	35,177,08	35,054,16

شكل (7): تطور حجم المقترضين منذ العام 1993

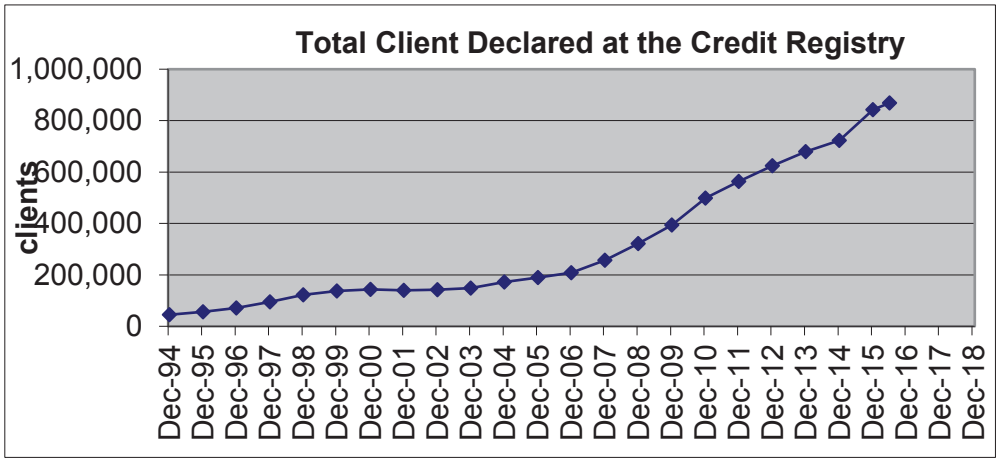

شكل (8): تطور نسب الديون المشكوك بتحصيلها

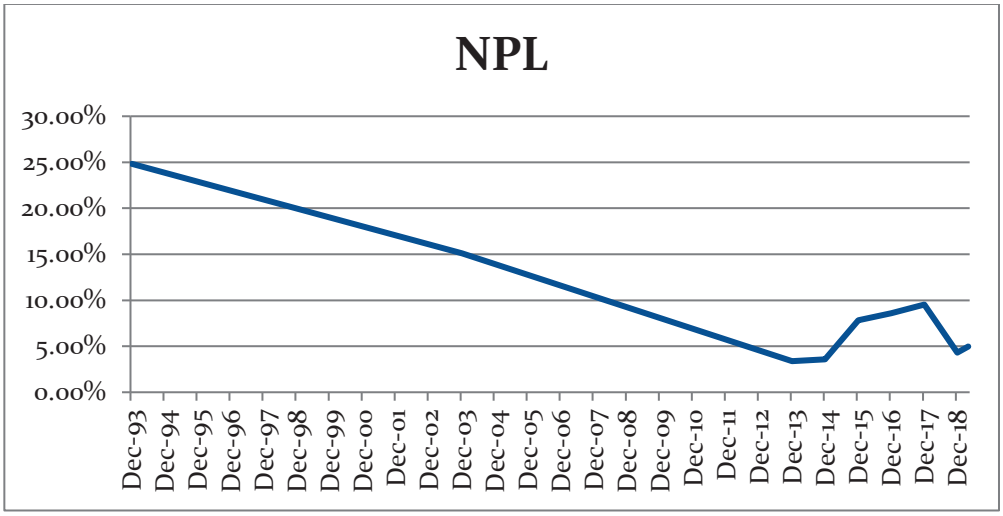

شكل (9): تطور حجم القطاع المصرفي في لبنان

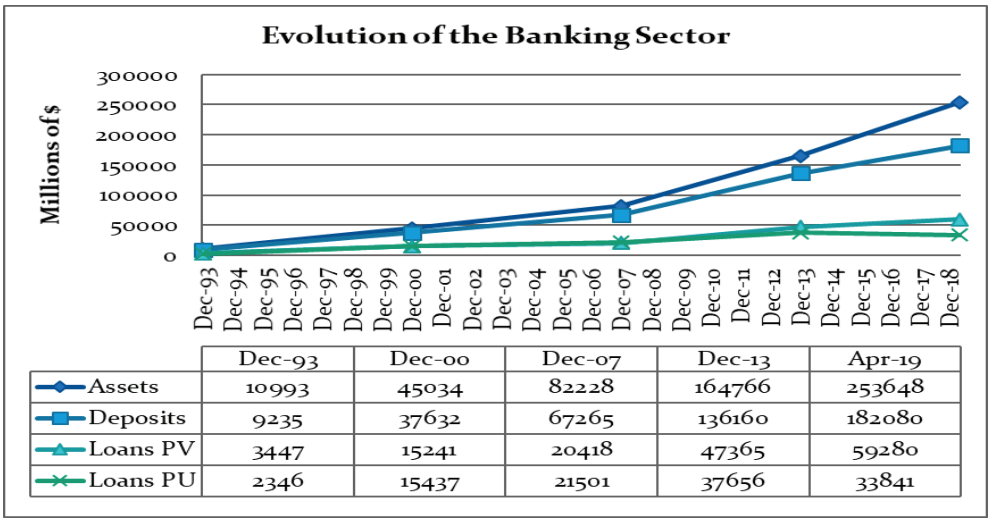

	Dec-93	Dec-00	Dec-07	Dec-13	Apr-19
Assets	10993	45034	82228	164766	253648
Deposits	9235	37632	67265	136160	182080
Loans PV	3447	15241	20418	47365	59280
Loans PU	2346	15437	21501	37656	33841

ثامناً: الخلاصة والتوصيات

في ضوء ما تم إستعراضه في هذه الورقة، من الأهمية بمكان الإستمرار في الاهتمام بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الوصول إلى التمويل، بما ينعكس إيجاباً على تعزيز الشمول المالي والإستقرار المالي، حيث توصي الورقة بما يلي:

1. الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات إئتمانية دقيقة وذات موثوقية، وذلك لتوفير تقييم دقيق لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
2. على المصارف المركزية حث البنوك التجارية على دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم برامج ذات أسعار فائدة وآجال مناسبين.
3. خلق بيئة تشريعية ملائمة تشجع استخدام التقنيات المالية الحديثة وتشجع على التحول الرقمي بشكل مدروس، وتوفير البنية التحتية الملائمة التي تأخذ بالإعتبار المخاطر السيبرانية ومخاطر التشغيل.
4. تبني منظومة ضمان قروض لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية